مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: التحديات القانونية في حماية الخصوصية الرقمية في القانون المدني العراقي
اسم الكاتب: أ.م. رؤى علي عطية
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9686
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 1- juniu 2025 المجلد ١٥- العدد ١ – حزيران ٢٠٢٥

((Legal challenges in Protecting Digital Privacy in Iraqi Civil Law))

[1] Roua'a Ali Atiyah
Middle Technical University/Administrative Technical College /Baghdad

1: Email:
rouarmy@mtu.edu.iq
2: Email:

Abstract:

In this study, we focus on the issue of promoting the right to digital privacy within the challenges of the digital age, technological development and the acceleration of the pace of development, although it has enabled people to use digital information and communication technology, at the same time it has strengthened the ability of people and governments to violate the right to privacy, which is one of the basic and democratic principles of most constitutions in the world. The use of modern technology such as the Internet and artificial intelligence has led to the emergence of new risks related to the collection and use of personal data and focus on the challenges facing the application of traditional laws in light of the digital environment, digital crimes and civil liability for violating privacy Despite the many benefits that the digital world has helped in, the challenges it has raised are great, including those related to the protection of personal information, ensuring data security, and addressing the effects of data control for both the Hub and the bear, including the role of governments to develop a mechanism for the exercise of surveillance using advanced programs. Where most legislations have shown that they are unable to confront violations of digital data and information for the possibility of people developing in this aspect or science as a right to education. We look at the adequacy of laws to deal with violations of digital privacy, especially the Iraqi Civil Code.

DOI
https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.156089.1424

Submitted: 15/12/2024
Accepted: 22/12/2024
Published: 29/12/2024

Keywords:
Legal challenges
Digital Privacy
Iraqi Civil Law.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

((التحديات القانونية في حماية الخصوصية الرقمية في القانون المدني العراقي))

[١] أ .م. رؤى علي عطية
[١] الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية بغداد

الملخص:

نركز في هذه الدراسة على مسألة تعزيز الحق في الخصوصية الرقمية ضمن تحديات العصر الرقمي والتطور التكنولوجي و تسارع وتيرة التطور وان كان قد مكن الأشخاص من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية ففي نفس الوقت قد عزز قدرة الأشخاص والحكومات من انتهاك الحق في الخصوصية والتي هي من المبادئ الأساسية والديمقراطية لأغلب الدساتير في العالم. حيث يواجه القانون المدني العراقي تحديات كبيرة في ظل تلك التطورات التكنولوجية من حيث الاستخدام ،ان استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الانترنت والذكاء الاصطناعي قد أدى الى نشوء مخاطر جديدة تتعلق بجمع البيانات الشخصية واستخدامها والتركيز على التحديات التي تواجه تطبيق القوانين التقليدية في ظل البيئة الرقمية والجرائم الرقمية والمسؤولية المدنية لانتهاك الخصوصية حيث توجد فجوات قانونية تؤدي الى ضعف الحماية للبيانات الشخصية حينها تقوم المسؤولية المدنية .فبالرغم من الفوائد العديدة التي ساعد العالم الرقمي فيها الا ان التحديات كبيرة التي اثارها منها ما يتعلق بالحماية للمعلومات الشخصية و ضمان امان البيانات و معالجة اثار مراقبة البيانات لكل من هب و دب منها دور الحكومات لوضع الية لممارسة المراقبة باستخدام برامج متطورة .حيث أظهرت اغلب التشريعات بانها غير قادرة على مواجهة الانتهاكات الحاصلة على البيانات والمعلومات الرقمية لإمكانية تطور الأشخاص في هذا الجانب او العلم باعتباره حقا من حقوقه التعلم . حيث نبحث في مدى ملائمة القوانين للتعامل مع انتهاك الخصوصية الرقمية وخاصة القانون المدني العراقي.

الكلمات المفتاحية: التحديات القانونية ، الخصوصية الرقمية ، القانون المدني العراقي.

المقدمة

القانون المدني العراقي وَضَعَ في إطار قانوني تقليدي يُعالج حقوق الأفراد ومسؤولياتهم في سياقات اجتماعية واقتصادية مختلفة ولكنه يواجه صعوبة في مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة. ان العالم يشهد تطورا هائلا في السنوات الأخيرة في مجال التكنولوجيا الرقمية مما أحدَثَ تحولاً جذرياً في العديد من جوانب الحياة اليومية وباعتبار إن الانترنت والذكاء الاصطناعي والأجهزة الذكية قد أصبح جزء لا يتجزأ من حياة الافراد لهذا أدى الى ظهور العديد من القضايا التي تتعلق بحماية البيانات الشخصية والخصوصية الرقمية لهذا تعد الحماية وفق القانون المدني العراقي من اهم التحديات التي تواجهها لتزايد انتشار استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الرقمية .وان الحق في الخصوصية في الزمن الرقمي يشير الى حق الافراد في التحكم بجمع معلوماته الشخصية و استخدامها والكشف عنها في سياق التقنيات الرقمية مثل وسائل التواصل الاجتماعي والانترنت و هذا مما اثار تساؤلات و مخاوف بخصوص مدى قدرة الافراد على التحكم في معلوماتهم الشخصية واحتمال إساءة استخدام هذه المعلومات

أولاً: المشكلة البحثية: تبنى الدستور العراق سنة ٢٠٠٥ مبدأ الحرية الشخصية و حماية الحق في الخصوصية الا ان نقص القوانين الحديثة التي تنظم الخصوصية الرقمية في القانون المدني العراقي كنص واضح والتحديات التي تواجهها الدولة في حماية بيانات الافراد والمشكلات التي يواجها الافراد عند استخدامهم لشبكات التواصل الاجتماعي و كيفية حماية البيانات الشخصية لهم فالإشكالية التي يعالجها موضوع البحث تتمثل في كيفية توفير الحماية القانونية للخصوصية الرقمية للمستخدمين عبر شبكات التواصل الاجتماعي .

ثانياً: اهداف البحث: نسعى في هذه الدراسة الى تسليط الضوء و الوقوف على العوائق والتحديات القانونية المرتبطة بحماية الحرية الشخصية والخصوصية الشخصية والرقمية في العراق وفق قواعد القانون المدني المتمثلة بالبيانات الرقمية للأفراد من خلال تحليل القوانين القائمة واستعراض الفجوات وفق قواعد القانون المدني العراقي و محاولة الوقوف على الضمانات القانونية للبيانات الشخصية من الاعتداء عليها في ظل العولمة و مات صاحبها من ثورات تكنولوجية واتصالية ومعلوماتية .

ثالثاً: أهمية البحث: اعتمد البحث على أهمية الموضوع في العراق بشكل خاص في ظل التحولات الرقمية والتقدم التكنولوجي الذي يشهده وقرارات مجلس الوزراء بضرورة التحول الرقمي للكتب والبيانات والخصوصية الرقمية و عدم وجود نص قانوني ينظم تلك المعاملات.

رابعاً: منهجية البحث: اعتمد المنهج التحليلي المقارن في تحليل نصوص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ إلى جانب القانون المدني العراقي تحليل قانوني والدراسة النقدية للنصوص القانونية مع قوانين الدول المجاورة فيما يتعلق بالنصوص القانونية لموضوع البحث من اجل الوصول الى حلول بشان الإشكاليات التي يثيرها البحث .

خامساً: خطة البحث: لغرض الوصول إلى الهدف من بحثنا قسمناها إلى مبحثين خصصنا الأول منه لمفهوم الخصوصية الرقمية اما الثاني منه سنتناول فيه التحديات القانونية في حماية الخصوصية الرقمية من خلال نقص التشريعات المتخصصة و ضعف انفاذ القانون ودور القانون المدني في الحماية والمسؤولية . و بعدها تم التوصل للخاتمة من نتائج والتوصية بتطوير التشريعات وفقا للتطور التكنولوجي بما يساهم في حماية الخصوصية الرقمية

I. المبحث الأول

مفهوم الخصوصية الرقمية

ان الخصوصية الرقمية تشير الى حماية المعلومات الشخصية والبيانات الحساسة للمستخدمين عند استخدامهم الانترنت والتقنيات الرقمية حيث لها أهمية لضمان عدم تعرض الافراد الى التجسس او السرقة او الاستخدام غير المصرح به لبياناتهم. وان حقوق الإنسان يعتبر القلب النابض لدساتير فهي جزء لصيق في الوثيقة الدستورية وبما أن الحق هو مكنة أو سلطة يقررها المشرع، عليه فإن ما يتبناه الدستور من حقوق ما هو إلا قرار سيادي من الدولة شعبا ونظاما حاكما غير أن هذه السيادة تكون مقيدة متى ما الدولة تبنت بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق والحريات أن النهج الذي يعزز الديمقراطية في الدولة هو مدى تبنيها مفاهيم حقوق الإنسان فلا ديمقراطية في نظام لا يؤمن بحقوقه المواطن التي تضمن له الفكر الحر والاحترام المتبادل[١] ، و لعبت الدساتير دورا مهما في تمكين الفرد في اخذ حقوقه المقررة في الدستور و من هذه الحقوق الحق في الخصوصية والحرية الشخصية .لذلك تعتبر الخصوصية الرقمية أصبحت اكثر أهمية مع تزايد استخدام التطبيقات والخدمات الرقمية التي تجمع كميات كبيرة من البيانات الشخصية

(١) علي خشان ،"حقوق الانسان في الصكوك الدولية والدساتير بين الواقع والمأمول" ،المجلة القانونية للدراسات الاكاديمية ، جامعة القدس كلية القانون ، (٢٠١٨): ص من ١٥-٢١.

كما ان القوانين المتعلقة بحماية الخصوصية تختلف من دولة لأخرى مه ظهور لوائح مثل اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوربي [١] ومن ابرز عناصر الخصوصية الرقمية هي حماية البيانات الشخصية والأمان على الانترنت والتحكم في المعلومات و التشفير وتم تقسيم المبحث الى مطلبين الأول عن تعريف الخصوصية الرقمية والثاني عن أهميتها.

I.أ. المطلب الأول

تعريف الخصوصية الرقمية

يعتبر الحق في الخصوصية العماد الأساس الذي تقوم عليه الحقوق وهو الركيزة والضرورة والواجبة لتحقيق مفهوم التمكين للأفراد فتبني الدساتير حق الخصوصية ومنها الدستور العراقي [٢] وذكره في الوثيقة الدستورية يضفي عليه وصف العلوية وفقا لمبدأ سمو الدساتير وحسب منظور هانز كلسن بعلوية القاعدة الدستورية للهرم التشريعي وعدم مخالفة القواعد القانونية الأدنى لها وإلا أصيبت في مشروعيتها [٣]، و بالرغم من ان كلمة الخصوصية هي كلمة مبتكرة حديثا و هي تعني حق الفرد للمحافظة على معلوماته الشخصية و حياته الخاصة بشكل حر لا شائبة عليه [٤]

فالخصوصية هي نقيض العمومية أي كما يقال اخصه بالشيء بمعنى افرده به دون غيره و كما يقال أيضا خصه بشيء يخصه خصاً من الخصوص . [٥]

ان الخصوصية تعني حق الافراد في التحكم بالزمان والمكان الخاصين بمشاركة حياتهم الخاصة والسرية مع الاخرين وكل ما يعني العزلة والانطواء والخلوة وعدم مشاركة الاخرين بالحياة الخاصة للفرد. [٦]

---

(١) النظام الأوربي العام لحماية البيانات General Data Protection Regulation GDPR هو نظام في قانون الاتحاد الأوربي يختص بحماية البيانات والخصوصية لجميع الافراد صدر في ٢٠١٦ بالرقم ٦٧٩. انظر الموقع ويكبيديا ar.m.wikipedia.org

(٢) نص المادة / ١٧، أولا من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ (لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين).

(٣) بشير لبانجي ، يوسف دحماني، "مبدأ تدرج القواعد القانونية واثاره على الوظيفة القضائية، (رسالة ماجستير /جامعة العقيد آكلي محند اولحاج / كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم القانون العام /٢٠١٥)، ص٨

(٤) إثيوبيس تافرا ، "أهمية حماية الخصوصية في عصر البيانات الرقمية"، مدونات البنك الدولي ،تاريخ ٢٠٢٠/٧/٢ متوفر على موقع blog.wordbank.org

(٥) ابن منظور ، *لسان العرب* ، الخصوص، (بولاق: مطبعة الاميرية، الجزء ٨ الطبعة ١)،ص٢٩٠.

(٦) خلفي عبد الرحمن، "الحق في الحياة الخاصة في التشريع العقابي الجزائري ، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة"، *مجلة البحوث والدراسات* ، *وادي سوف* ، العدد ١٢، السنة ٨ ، حزيران، (٢٠١١): ص ١٤-١٦ .

اما الرقمنه او الرقمية فهي تعني البيانات والمعلومات المتعلقة بالأفراد وعملية تحويل الجوانب المادية في عمليات الاعمال و تدفقات العمل الى جوانب رقمية بتنسيق رقمي و بإمكان الأنظمة المعلوماتية من استخدام هذه المعلومات [١].

او هي عبارة عن صيغة رقمية لتحويل البيانات والمعلومات الى تنسيق يمكن تخزينه ومعالجته و مشاركته باستخدام التكنولوجيا الرقمية و تشمل تحويل المستندات الورقية الى ملفات الكترونية واستخدام قواعد البيانات وأنظمة المعلومات لتنظيم البيانات و توظيف التكنولوجيا السحابية و الحوسبة اللامركزية لتخزين و مشاركة البيانات عبر الانترنت [٢] .

و كذلك هي ما يطلق عليه Digitizationمصطلح يرمز الى تحويل البيانات والمعلومات الموجودة في الملفات والوثائق الورقية الى شكل رقمي من اجل الحفاظ عليها و حمايتها حيث يتم انشاء وحدات منفصلة من البيانات تسمى ال bits [٣] .

اما الخصوصية الرقمية فهي تعني الى حق الافراد في التحكم بمعلوماتهم الشخصية على الانترنت و حمايتها من التطفل او الاستخدام السئ غير المرغوب فيه أي هي ثورة رقمية لتحويل الافاق المبكرة للويب الى طفرة مارقة للرأسمالية تتسم بتركيز الثروة والمعرفة والقوة بشكل غير مسبوق في تاريخ البشرية [٤] وعرفها اخرون بانها:

((The Protection of An Individuals Information that is used or created while using the internet on computer or personal device)) [5] .

الخصوصية الرقمية تعني أيضا الخصوصية عبر الانترنت او خصوصية الانترنت و حماية معلومات وبيانات المواطنين عبر الانترنت و غالبا ما تستخدم الخصوصية الرقمية في السياقات التي تعزز الدعوة لصالح حقوق الخصوصية الفردية والمستهلكة في الخدمات الاليكترونية . او هي طرف حاسم من التفاعلات والخدمات الحديثة عبر الانترنيت ضمن

(١) طارق جمعة السيد راشد، "الحماية القانونية لخصوصية البيانات الشخصية في العصر الرقمي ، دراسة مقارنة"، *مجلة القانون والاقتصاد ، جامعة القاهرة كلية الحقوق مصر*، العدد ٩٢ ، (٢٠١٩): ص ١٩٢ .
(٢) يونس عرب ، *الخصوصية وحماية البيانات في العصر الرقمي* ، (اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٢)، ص ١٩.
(٣) فريد ه كيت ، *الخصوصية في عصر المعلومات* ، (مركز الاهرام للترجمة والنشر الترجمة ل محمد محمود شهاب، ٢٠٠٩)، ص ٢٤.
(4) Shoshana Zuboff ,The Age of Surveillance Capitalism :the fight for a human future at the new frontier of power,2018,P35 انظر الموقع الاليكتروني للكتاب : https://a.co/d/9f0eThD
(5) Guobin ZHU ,personal data (privacy)law in hong kong ;a practical guid on ,city university of hong kong press mar16,2021 p33 نظر الموقع الاليكتروني : https://www.epl.ca/digital-privacy/

فئات فرعية ذات صله و هي الخصوصية للمعلومة و خصوصية الاتصال و الخصوصية الفردية [١] .

وبالرجوع الى القانون المدني العراقي [٢] لا نجد فيه ما يشير الى الخصوصية او الخصوصية الرقمية بالذات، اما قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ فقد ذكر ذلك في مادة واحدة خاصة بالعفو العام على عكس الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ الذي افرد لها مادة كاملة بان لكل الافراد الحق في الخصوصية الشخصية وبما لا يخل بحقوق الغير .

و وفقاً للأمم المتحدة [٣] فان البيانات الشخصية هي أي بيان يتعلق بالفرد و يمكن للغير التعرف عليه بشكل مباشر او غير مباشر بالرجوع الى رقم التعريفي او الاجتماعي للأفراد من خلال اخذ جميع حسابات التواصل المتاحة او مراقبة البيانات لتحديد ما اذا كان يمكن التعرف عليه من عدمه.

اما في مصر فلديها قانون حماية بيانات الشخصية عام ٢٠١٨ للأفراد و لا يشمل القوانين الخاصة بالأمن القومي[٤] .

اما في الامارات العربية المتحدة [٥] فقد عرفت البيانات الشخصية بانها أي بيانات تتعلق بشخص طبيعي محدد يمكن التعرف عليه بشكل مباشر او غير مباشر من خلال الربط بين البيانات وان صاحب البيانات بانه الشخص الطبيعي موضوع البيانات الشخصية و المتحكم هو من يمسك بتلك البيانات وان امن البيانات مهمة لإجراء التدابير والاحترازات للحفاظ على حماية الخصوصية و سرية البيانات الشخصية الرقمية و سلامتها و تكاملها .

و بهذا يمكن ان نعرف الخصوصية الرقمية بعد تعرفنا عليها في القوانين بانها كل ما هو خاص من معلومات للأفراد و رفعها على المواقع الاليكترونية لأغراض متعددة و بالتالي

---

(١)Digital Privacy-Wikipedia : انظر الموقع الاليكتروني
https:/en.m.wikipedia.org/wiki/Digital-privacy

(٢) القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ واما قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ أورد المصطلح في المادة / ٣/١٥٣ منه، لا يمس العفو العام الحقوق الشخصية للغير والمادة / ١٧ / اولاً ، من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥بان لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والآداب العامة .

(٣) الأمم المتحدة ، "السلام و الكرامة على كوكب ينعم بالصحة"، حماية البيانات والخصوصية انظر الموقع الاليكتروني https://www.un.org/ar/about-us/privacy-notice

(٤) القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ حيث صدق الرئيس السيسي عام ٢٠١٨ في ١٨ أغسطس على قانون جرائم تقنية المعلومات و أدى الى تقنين الحياة الاليكترونية و بالتالي تقييد الحريات الرقمية و صدور قانون حماية البيانات الشخصية و المصادقة عليه عام ٢٠٢٠ /يوليو .

(٥) مرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١ بشأن حماية البيانات الشخصية، في التعاريف للمصطلحات للمصطلحات والمادة / ١ منه.

هي حق الافراد كما في الدستور العراقي في حماية معلوماتهم الشخصية والبيانات التي يتم جمعها او مشاركتها او استخدامها على الانترنت او من خلال الأجهزة الرقمية و تشمل هذه الخصوصية القدرة على التحكم في كيفية جمع البيانات و تحديد من يمكنه الوصول اليها و كيف يتم استخدامها او تخزينها و بالتالي يجب ان تشتمل الخصوصية الرقمية ضمان عدم الاستخدام الخاطئ والضار للبيانات او بشكل يتعارض مع حقوق الافراد او تنتهك حرياتهم و التأكيد على أهمية الشفافية من جانب الجهات التي تتعامل مع البيانات الرقمية والامتثال للمعايير والقوانين المعمول بها لحماية خصوصية المستخدمين في العالم الرقمي .

I.ب. المطلب الثاني

أهمية الخصوصية الرقمية :

ان للخصوصية الرقمية جوانب مهمة كما لها جوانب سلبية ، وان لدورها في الحفاظ على الحقوق الأساسية للأفراد في العصر الرقمي .

و تكمن الأهمية في جوانب عديدة ابرزها: [١] .

١. حماية البيانات الشخصية تساعد الخصوصية الرقمية في حماية المعلومات الشخصية مثل الأسماء والعناوين وأرقام الهواتف والتي قد تستخدم في سرقة الهوية او الاحتيال الاليكتروني.
٢. تضمن الخصوصية الرقمية الامن الشخصي فبخلاف ذلك يتعرض الافراد الى تهديدات مثل الابتزاز او الملاحقة الاليكترونية [٢].
٣. الخصوصية الرقمية تضمن الحرية الفردية في تبادل المعلومات والتواصل بدون خوف من الرقابة او التجسس.
٤. الخصوصية الرقمية تضمن الثقة بين الافراد عندا يشعرون بان بياناتهم محمية بشكل جيد فهم يثقون اكثر في الشركات والمؤسسات التي يتعاملون معها مما يعزز الثقة في الاقتصاد الرقمي .
٥. تمنح الخصوصية الرقمية للأفراد التحكم في الهوية الرقمية و في كيفية ظهورهم على الانترنت و كيفية مشاركة بياناتهم واستخدامها .

---

(١) واثق عبد الكريم حمود، "الخصوصية الرقمية في نطاق القانون الدولي"، *دراسة منشورة في مجلة الباحث للعلوم القانونية*، المجلد الثاني العدد الأول، (السنة ٢٠٢١): ص٢٣٥.

(٢) نجم عبدالله الشمري ، "حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية ، الاتحاد الأوربي و المملكة المتحدة البريطانية ، دراسة مقارنة "، *دراسة منشورة في مجلة journal of human and social* sciences vol.7 issue 11 ,2023 ص٨٥.

٦. تعزز من خلال الارتباط الجماعي في حرية الانخراط في الجمعيات من اجل تعزيز المعتقدات والأفكار عند معرفة الهوية الرقمية لكل فرد [١].

ان الخصوصية الرقمية لها أهمية في اغلب دول العالم وخاصة المتقدمة منها ففي عام ٢٠٠٥ نشرت مجموعة الحقوق المفتوحة (open right group) في المملكة المتحدة نطاقا للحقوق الرقمية توثق من خلاله مجموعة المنظمات والأشخاص الناشطين في سبيل الحفاظ على الحقوق الرقمية و حسب نوع الاهتمام [٢] ، وأشار القانون المصري لحماية البيانات الشخصية للأفراد الصادر عام ٢٠٢٠ بأهميته من خلال وضع اطار تشريعي يكفل للمستخدم حماية بياناته التي خضعت للمعالجة الاليكترونية من خلال كثرة وانتشار للتعاملات الاليكترونية اليومية ومشاركة الافراد لمعلوماتهم الشخصية سواء مع جهات عامة او خاصة[٣]، مع ذلك فأن حماية البيانات تعتبر من القضايا المهمة في الامارات العربية المتحدة في عصر التكنولوجيا الرقمية للحفاظ على خصوصية الافراد و ضمان امن البيانات و قد تولت نهجا قاسيا من خلال تطبيق القانون لحماية البيانات الشخصية والخصوصية الرقمية للأفراد [٤].

II. المبحث الثاني

التحديات القانونية لحماية الخصوصية الرقمية

ان عدم وجود نصوص قانونية وتشريعية مختصة وفق قواعد القانون المدني بحيث يوجد تعويض لجبر الضرر و تحمي الافراد من انتهاك خصوصياتهم الرقمية هو اكبر تحدي تواجهه الدولة لحماية الافراد فالقوانين العراقية لا توجد فيها أي نص قانوني او قانون مستقل يحمي الخصوصية الشخصية للأفراد والرقمية منها و ان المادة الدستورية الواحدة المتوفرة لا تكفي لحماية الافراد من الانتهاكات التي تطال خصوصياتهم فالدولة التي لا تشرع قانون يحمي الخصوصية الرقمية للفرد هي تمر في فراغ تشريعي و بالتالي تعتبر تحدياً لها او من التحديات القانونية التي تواجه تلك الحكومات في ظل الفراغ التشريعي فعدم وجود قانون او نقص في وجود قانون او تعارض القوانين في حال وجودها هي من التحديات القانونية لحماية الخصوصية الرقمية .عليه سنقسم هذا المبحث الى مطالب ثلاث ،الأول منها التحديات القانونية المتمثلة بضعف التشريعات و الثاني التحديات التقنية المتمثلة بتطور التكنولوجيا و

(1) Stefanos Gritzalis . Alessandro Acquisti Sabrina di ,Theory Technologies, and Digital Privacy practices ,CRC Press 22 /12 / 2007 ,part 7 ,p156

(٢) حقوق رقمية – ويكيبيديا ، انظر الموقع الاليكتروني https://ar.m.wikipedia.org/wiki

(٣) المادة /١، والمادة / ٢ ، من القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ حماية البيانات الشخصية المصري.

(٤) المادة /٢٢ ، المرسوم الاتحادي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١ حمايات البيانات الشخصية الاماراتي.

صعوبة تتبع الانتهاكات الرقمية و الثالث التحديات الاجتماعية المتمثلة بتأثر الثقافة الرقمية على سلوك الافراد و كالتالي :

II.أ. المطلب الأول

التحديات القانونية: [١]

ان التحديات التي يعاني منها الحق في الخصوصية الرقمية تتمثل في عدم وجود قانون او تشريع او غياب واضح لحماية الخصوصية الرقمية فهو يعتبر فراغ تشريعي في ذاك الاتجاه لهذا الموضوع ، يعاني القانون المدني العراقي رقم ٥٦ لسنة ١٩٥١ من نقص واضح في معالجة قضايا الخصوصية الرقمية، حيث لا يتضمن نصوصًا صريحة تعترف بالضرر الناتج عن انتهاك البيانات الشخصية أو تحدد أسس التعويض عنها. هذا النقص يؤدي إلى صعوبة في إثبات الضرر الرقمي وتقديره، مما يترك الأفراد المتضررين دون حماية قانونية كافية. كما أن غياب الإطار التشريعي الواضح يجعل القضاء يواجه تحديات كبيرة في تطبيق قواعد المسؤولية المدنية على القضايا الرقمية. لتعويض هذا النقص، تحتاج التشريعات العراقية إلى تحديث شامل يواكب التطورات التكنولوجية العالمية ويوفر حماية فعالة لحقوق الأفراد في البيئة الرقمية. حيث ان ابرز المواثيق الدولية هي الإعلان العالمي لحقوق الانسان [٢] و تكلمت عن الحياة الخاصة و الحرية الشخصية فهي المادة الأساس فيما يتعلق بالحماية للحياة الخاصة و عدم التدخل فيها و وفرت الحماية اللازمة للأفراد المتمثلة بعدم التدخل الا في الحدود التي يسمح لها القانون ذلك .

اما القانون المدني العراقي لم ينص على حماية الخصوصية الرقمية للأفراد باعتبار القانون صدر في عام ١٩٥١ أي قبل حصول الثورة التكنولوجية عليه وضع قبل ظهور التكنولوجيا الحديثة ولم يشمل مفاهيم مثل البيانات الشخصية، الخصوصية الرقمية، أو الجرائم المرتبطة بالبيئة الرقمية. ان حماية الخصوصية والبيانات في العراق تظل خاضعة لقواعد عامة مثل المسؤولية المدنية عن الضرر (المواد ٢٠٢ وما بعدها) والتي تتطلب إثبات وقوع ضرر، علاقة سببية، وخطأ. مع ذلك، هذه القواعد التقليدية قد تكون غير كافية لمعالجة التحديات الناشئة عن انتهاكات الخصوصية الرقمية، مما يبرز الحاجة الملحة لتشريعات

---

(١) المادة / ١٧ / ١ و ٢، من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية لا يجوز تعريض أي شخص على نحو تعسفي او غير قانوني لتدخل في خصوصياته او شؤون اسرته او بيته او مراسلاته و لا لاي حملات غير قانونية تمس شرفه او سمعته و من حق كل شخص ان يحميه القانون من مثل هذا التدخل او المساس .

(٢) المادة / ١٢، من الإعلان العالمي لحقوق الانسان (لا يعرض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة او اسرته او مسكنه او مراسلاته ... ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل).

خاصة تتناول هذه القضايا بشكل مباشر ويتوجب البدء بسد الفراغ و تشريع نصوص قانونية ملائمة للدستور العراقي الخاص بحماية الحرية الشخصية والخصوصية المادة / ١٧ منه وافراد لها قانون خاص بها خاصة في مجال الخصوصية الرقمية ، ففي العراق مثلا وبتعاقب تشكيل الحكومات في ظل دستور ٢٠٠٥ كان ولا زال تمثيل الحق في الحماية في الخصوصية و الحرية الشخصية شكلا ضعيفا فيها لعدم افراد قانونا خاصا بحماية البيانات الرقمية والخصوصية بشكل مستقل .

و في مصر فهي مرت بتطورات تشريعية في مجل التطورات التكنولوجية فقد عززت حماية الافراد و خصوصياتهم و بياناتهم الشخصية أولا في دستور جمهورية مصر الصادر عام ٢٠١٤ تناول الحق في الخصوصية في اكثر من مكان فيه و كذلك شرع قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ و هي اهم التشريعات التي صدرت مؤخرا لكن لم يدخل في حيز التنفيذ من حيث إرساء قواعد القانون على ارض الواقع فهي منفصلة عن الواقع العملي و ذلك لوجود فجوة بين الحماية في الخصوصية الشخصية والبيانات وبين التطور التكنولوجي الذي وضع مقدرة الحكومة في مراقبة التقنيات التي تهدد الافراد من خلال اجراء تفتيش في حال وجود انتهاكات لخصوصية المستخدمين ، ومع تطور الممارسات اليومية التي تقوم بها الحكومات المتعاقبة و مزودي الخدمة والتي تنتهك الحق في الخصوصية فهي تكون خارج اطار القانون[١] .

اما في الامارات العربية المتحدة [٢] فقد قامت بتنفيذ الضوابط اللازمة لحماية الخصوصية الرقمية الخاصة بالمعلومات الشخصية التي يقدمها المستخدم و يتم استخدام وسائل التشفير المناسبة لحماية امن المعلومات التي يقدمها الافراد وفق المتطلبات القانونية الاتحادية او المحلية وفق ما جاءت به هيئة دبي الرقمية Digital Dubai لحماية الامن الرقمي و السلامة السيبرانية حيث قامت الامارات العربية بسن القوانين الخاصة بحماية الافراد من التطورات التكنولوجية والفضاء الاليكتروني منها قانون الانترنت رقم ٥ لسنة ٢٠١٢ الذي ينظم حماية خصوصية البيانات و حمايتها و التعامل مع المعلومات الشخصية للأفراد ثم التشريع رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١ أي انها توفر الحماية وفق التطور التكنولوجي الحاصل في العالم و لديها نصوص تشريعية للحماية من التدخل او انتهاك الخصوصية .

---

(١) المادة / ٥٧، من دستور المصري لسنة ٢٠١٤ و هي امتداد الى المادة / ٤٥ من دستور مصر لعام ١٩٧١، راجع تقرير بعنوان الحق في الخصوصية في القوانين المصرية معوقات تشريعية و خطوات لم تكتمل ، مجلة المسار مجلة مجتمع التقنية والقانون في /٢١/ حزيران / ٢٠٢١.

(٢) حسام زكريا ، "خصوصية البيانات و حمايتها شرح قانون الانترنت في دولة الامارات العربية المتحدة"، مجلة خدمات قانونية منشور بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ٢٠٢٣ الموقع https://hzlegal.ae/ar/data-privacy-and-protection-uae-cyber-law-explained/

اما في الأردن [١] فقد اجازت للوزارات و الدوائر الحكومية بأنشاء و تشغيل شبكات اتصال خاصة دون الحصول على تصريح بذلك الا في حالة استخدام الموجات الراديوية ، حيث ان الحياة الخاصة بالأفراد تحتاج الى حماية كبيرة من الانتهاكات التي تمس الحياة الخاصة فقد تم تشريع قانون لحماية الافراد من الانتهاكات الحاصلة من تدخل افراد أخرى في الحياة الخاصة للغير و جعلته حقا دستوريا واجب الحماية و تم الموازنة بين الحق في الوصول الى المعلومة والحقر في احترام الخصوصية الفردية فقد تم تشريع عدة قوانين متتالية للمحاولة لحماية الافراد و مواكبة التطور التكنولوجي منه قانون ضمان حق الحصول على المعلومات الأردني رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧ و قانون الجرائم الاليكترونية الأردني رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٥ و قانون حماية البيانات الشخصية الأردني رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢٣ و اصبح نافذا ابتداء من شباط ٢٠٢٤ [٢] .و بهذا فان الدول العربية كان لها دور كبير من خلال تشريع قوانين لحماية الافراد من انتهاك خصوصياتهم الرقمية الموضوعة على المواقع الاليكترونية لأغراض عدة و هي في تطور مستمر حسب الحاجة الى الحماية من التطورات التكنولوجية والثورة العارمة لها .

II.ب. المطلب الثاني

التحديات التقنية :

ان التحديات التقنية الخاصة بحماية الخصوصية الرقمية هي التي تطرحها تقنيات الذكاء الاصطناعي و الحوسبة السحابية و تطبيقات الانترنت و كذلك في التحدي في تامين البيانات اثناء النقل و التخزين و الاستخدام في ظل التجسس الرقمي عليه .

ان استخدامات تطبيقات الذكاء الاصطناعي اصبح متناول بشكل يومي في الحياة كونه اصبح أداة تكنولوجية لحل العديد من التحديات الا انه قد يؤثر بشكل سلبي على حياة الافراد الخاصة و فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية حيث انها الوجه الاخر لحماية الحق في الخصوصية في العالم الرقمي و جمعها واستخدامها في اطار الذكاء الاصطناعي يعد مسألة حساسة و مهمة توجب على المستخدمين الافراد الحكومات و الشركات ان تكون مدركة لأهمية حماية البيانات الشخصية و كيفية التعامل معها من اجل ضمان الاستخدام الامثل ضمن الحدود القانونية .

---

(١) المادة / ٢١، ٢٣، من قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥.

(٢) بارق منتظر عبد الوهاب لامي، "جريمة انتهاك الخصوصية عبر وسائل الاليكترونية في التشريع الأردني (دراسة مقارنة)"، (رسالة ماجستير في كلية القانون جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، أيار ٢٠١٧)، ص٣-٥.

فهناك تقنيات خاصة بالذكاء الاصطناعي منها ملفات الكوكيز (Cookies) التي تتبع مستخدم الانترنت من لحظة دخولة للموقع و تخزين جميع بياناته و حتى نوع الجهاز المستخدم من قبله كما بياناته الشخصية الحقيقة التي تكون جبراً الإفصاح عنها قبل الولوج للموقع و غالبا من يتم تفعيل هذه البيانات بشكل تلقائي دون الحاجة لموافقة المستخدم مما يشكل انتهاكا للخصوصية الشخصية "[١].

اما عن الحوسبة السحابية فهي عبارة عن تقنية تسمح للمستخدم الوصول الى المواد المخزونة في الحاسوب عبر الانترنت يتم توفيرها من خلال البيانات التابعة لشركات متخصصة تخزن البيانات والبرمجيات بحيث تسهل للمستخدمين الوصول اليها بشكل مرن في أي وقت واي مكان لذا تعتبر حالة خطرة باعتبار ان البيانات مخزنة على السحابة الموجودة في الحاسبة الاليكترونية وبالتالي بالإمكان نقلها وتداولها عبر الانترنت حتى بدون علم المستخدم [٢] .

و هناك من التحديات التقنية الحديثة هي تقنية التعرف على الوجه وهوية الفرد و التحقق من معلوماته الخاصة عبر التقنيات الذكية مثل برامج المراقبة و برنامج كاميرا الهواتف النقالة فهي تستخدم عند ربط بيانات المستخدم والسمات البيولوجية له و تكون تلك المراقبات من قبل الحكومات حصرا لسلامة الافراد و تتبع حركات المواطنين عند ورود حالة اشتباه معينة و هذه المراقبات التي تكون جماعية تؤدي بلا شك الى انتهاك للخصوصية الفردية [٣] .فقد يتطلب الحق في الوصول الى البيانات الشخصية تزويد أصحاب البيانات بالمعلومات بما في ذلك مبرر جمع البيانات و تحديد هوية مسؤول البيانات و فئاتها التي سيتم جمعها من خلال وجود موظفين محترفين لضمان اتخاذ الخطوات و الإجراءات والاحتياطات اللازمة لمراعاة الحق في الوصول الى البيانات [٤] .

اما بالنسبة للتحدي في نقل البيانات اثناء النقل والتخزين يجب ان يوفر نقل المعلومات الخاصة بالبيانات الشخصية للأفراد والتخزين حماية بنفس الوقت بإمكانية استرداد البيانات

---

(١) عبد الله الشيباني ، وداد بن سالم ، "حق الخصوصية المعلوماتية في ضوء الذكاء الاصطناعي"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* ، العدد ٢ المجلد ٦ ، (السنة ٢٠٢٣)، ص٤٧٠.

(٢) إبراهيم بعزيز ، "توظيف امبراطوريات الويب لبيانات المستخدمين و إشكالية الخصوصية ، حدود الاستخدام و مخاوف التعدي"، *مجلة رقمنه للدراسات الإعلامية والاتصالية* ، المجلد ٣ و العدد ١، الشهر مارس ، (السنة ٢٠٢٣): ص ٧٠-٧٥

(٣) محمد مختار ، "ما بين التهديد و التعزيز كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان"، *مجلة القانون والعلوم البيئية صناعة للسلام و التنمية و حقوق الانسان*، ص ٨.

(4) Ronald Leenes Rosamunde van Brakel Serge Gutwirth and Paul de Hert , The Impact of Artificial Intelligence on Data Protection and Privacy ,a walk -through rights of a data subject in Africa , may 2024 p 5

التي يتم حذفها او تعديلها على سبيل المثال فقد تساعد مستويات عدة من النسخ المتماثل في حماية البيانات من أشياء مثل انقطاع الخدمة او الكوارث الطبيعية او عند انشاء عمليات الكتابة بإصدارات جديدة فتكون على سبيل القراءة او منع الحذف على حسابات التخزين للمساعدة في حمايتها من الحذف عن طريق الخطأ او الحذف الضار المقصود [١].

وخير برهان على ما ذكره في أعلاه ملاحظة ان التقنيات المتطورة والحديثة لازالت في تطور و تحديث و بأشكال عديدة منها التعلم الالي التي تساعد على استخراج أنماط و سلوكيات من البيانات الشخصية و إعادة تحديد الهوية و تقنيات البلوكتشين و التقنيات البيو مترية و الواقع الافتراضي و التتبع والاعلان الموجه و الحوسبة الكمية و الروبوتات الذكية المساعدات كلها تعتبر تخزين و جمع البيانات و تحديات كبيرة لحماية البيانات الشخصية بسبب التطور السريع في العالم .

II.ج. المطلب الثالث

التحديات الاجتماعية :

ان نقص الوعي المجتمعي بين الافراد في العراق لا يدركون أهمية حماية بياناتهم الشخصية على الانترنت مما يجعلهم عرضة للانتهاكات الرقمية وان ضعف الثقافة الرقمية يعقد القدرة على حماية الخصوصية لهم . كذلك العادات والتقاليد تلعب دوراً من حيث تهميشها لأهمية الخصوصية الرقمية لصالح القيم التقليدية مثل التفاعل الاجتماعي المفتوح مما يقلل من الوعي بضرورة حماية البيانات الشخصية .

هذا وان ثقة المواطنين بالتكنولوجيا قليلة حيث انهم يترددون في استخدام الحلول الرقمية لحماية خصوصياتهم ومن التحديات الاجتماعية المهمة هي انتشار الجهل والامية بين الافراد و عدم التعلم و التدريب على التكنولوجيا الحديثة يساهم في زيادة الفجوة في حماية الخصوصية الرقمية.[٢]

---

(١) منى تركي و جان سيريل فضل الله ، "الخصوصية المعلوماتية و أهميتها و مخاطر التقنيات الحديثة عليها"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر* ، (السنة ٢٠١٣): ص ٣١٠.

(2) Pratima Devi, Ayoob Abed Rashid ,Data Protection and Privacy in India and Iraq From Legislation to Reality , Migration Letters journal , vol.20, no.S6 2023 ,p477 .

ان الحقوق الدستورية لا تدعمها سوابق قضائية او قوانين محددة في العراق الامر الذي يصبح فيه ثغرة قانونية بين افراد المجتمع لان حماية البيانات الشخصية والخصوصية هي حاجة مهمة [١]،

ان مصطلح الخصوصية يعتمد على الثقافة و له تفسيرات متعددة باختلاف الثقافات وان الحق في الخصوصية الذي أوردته المادة / ١٧ من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ يشير الى ان لكل فرد الحق في الحماية من أي انتهاك او تعرض او تدخل في الحياة الخاصة وعلى الرغم من وجود هذا النص فانه لايزال غير متطور و غير محدد الى أي مدى التمتع بالحق في الخصوصية و ان الحد الوحيد هو عدم تعارضه مع حريات الاخرين و ما لا يليق بالآداب العامة بعكس المادة / ٤٠ من الدستور العراقي التي أعطت الحق في حرية الاتصالات والمراسلات ولا يجوز التنصت او التجسس الا لأغراض خاصة بالامن و بامر القضاء عليه ان هذه المادة تحمي الافراد من المراقبة والتجسس و ما يخص حياتهم الشخصية و الأمنية [٢].

الخاتمة

في نهاية بحثنا يصبح لزاما علينا ذكر ما توصلنا إليه من استنتاجات وما نوصي به من مقترحات تسهم في معالجة المعوقات للتحديات القانونية لحماية الخصوصية الرقمية وفق القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١:

أولا- الاستنتاجات

في ختام البحث حول التحديات القانونية لحماية الخصوصية الرقمية في القانون المدني العراقي يمكن استخلاص عدة استنتاجات رئيسية وهي الاتي :

(1) Bareq Muntadher A bdul Wahhab ,Safinaz Nohd Hussien, Ramalinggam Rajamanickam ,The Concept of Online Privacy and Personal Data Protection in Iraq ,journal of positive school psychology 2022 vol.6 no.3,p.6874

(٢) المادة / ٤٠، من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ (حرية الاتصالات والمراسلات البريدية والبرقية و الهاتفية والاليكترونية و غيرها مكفولة و لا يجوز مراقبتها او التنصت عليها او الكشف عنها الا لضرورة قانونية و امنية و بقرار قضائي).

١- نقص التشريعات المتخصصة وفق قواعد القانون المدني من تعويض او جبر الضرر ،فالعراق يفتقر الى قانون شامل لحماية البيانات والخصوصية الرقمية و خاصة في القطاع الخاص بينما هناك بعض الاحكام القانونية المتفرقة في قانون العقوبات والقانون المدني هي تعتبر غير كافية لمواجهة التحديات التي يفرضها التطور الرقمي السريع (data guidance).

٢- الثغرات القانونية لحماية البيانات فالقوانين المتوفرة في العراق لا تحمي ولا تغطي جميع جوانب المرتبطة بالخصوصية الرقمية مثل التعامل مع البيانات الشخصية او الحماية مع القرصنة الاليكترونية وبذلك يعرض الافراد والمؤسسات الى مخاطر كبيرة فيما يتعلق بالانتهاكات الخصوصية بوجود مادة دستورية واحدة عبرت عن الخصوصية الشخصية و لم يتوسع المشرع المدني لحماية حقوق الافراد.

٣- التحديات الاجتماعية والثقافية وضعف الوعي المجتمعي حول أهمية حماية البيانات الشخصية بالإضافة الى الأعراف والتقاليد الاجتماعية التي لا تعطي الأولوية للخصوصية الرقمية مما يؤثر سلبتا على تعزيز قوانين حماية البيانات في العراق.

٤- غياب البنية التحتية السيبرانية المتينة في العراق والامن الرقمي كذلك يفاقم من المشكلة حيث ان الافراد والمؤسسات تجد صعوبة في تطبيق الحماية الفعالة للخصوصية الرقمية في ظل ضعف الأدوات والسياسات اللازمة.

ثانيا - التوصيات:

لتعزيز حماية الخصوصية الرقمية في القانون المدني العراقي يمكن تقديم عدة توصيات و مقترحات وهي كالاتي :

١. اصدار قانون شامل لحماية البيانات لتطوير اطار قانوني شامل مدني ينظم الحماية للبيانات الشخصية و الخصوصية الرقمية بتفعيل المادة ١٧ من الدستور العراقي و جبر بتعويض المتضرر من انتهاك الخصوصية وان القانون يجب ان يغطي جميع القطاعات سواء العامة او الخاصة و يتضمن عقوبات صارمة لانتهاكات الخصوصية.

٢. تعزيز الوعي المجتمعي حيث ينبغي تنفيذ حملات توعوية واسعة النطاق لزيادة فهم الافراد لمخاطر انتهاك الخصوصية الرقمية وكيفية حماية البيانات الشخصية على الانترنت مع امكانية التعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتحقيق ذلك.

٣. _تحسين البيئة التحتية السيبرانية وتحسين الامن السيبراني في العراق و هذا يتطلب استثمارات حكومية في تكنولوجيا المعلومات وامن الانترنت لضمان حماية المعلومات الشخصية بشكل فعال.

٤. تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وزيادة الثقة بينهم لضمان تنفيذ سياسات الحماية للبيانات الشخصية والخصوصية الرقمية كما هو معمول به في التشريعات الاوربية GDPRو ملائمة القوانين المحلية مع هذه المعايير الدولية لضمان الحماية الكافية.

٥. انشاء هيئة رقابية مستقلة تشرف على حماية البيانات و الخصوصية الرقمية و تنفيذ القوانين و تلقي الشكاوى من المواطنين بخصوص الانتهاكات وإيجاد الحلول لها .

المراجع

أولاً: الكتب القانونية:

١- ابن منظور ،*لسان العرب* ، الخصوص، بولاق: مطبعة الاميرية، الجزء ٨ .

٢- يونس عرب ، *الخصوصية وحماية البيانات في العصر الرقمي* ، اتحاد المصارف العربية ، ٢٠٠٢.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

١-بارق منتظر عبد الوهاب لامي ، "جريمة انتهاك الخصوصية عبر وسائل الاليكترونية في التشريع الأردني (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير في كلية القانون جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ، أيار ٢٠١٧.

٢-بشير لبانجي ،يوسف دحماني، "مبدأ تدرج القواعد القانونية واثاره على الوظيفة القضائية"، رسالة ماجستير /جامعة العقيد آكلي محند اولحاج / كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم القانون العام /٢٠١٥ .

ثالثاً: البحوث العلمية:

٣- إبراهيم بعزيز ، "توظيف امبراطوريات الويب لبيانات المستخدمين و إشكالية الخصوصية، حدود الاستخدام و مخاوف التعدي"، *مجلة رقمنه للدراسات الإعلامية والاتصالية* ، المجلد ٣ و العدد ١، الشهر مارس ، (السنة ٢٠٢٣).
٤- إثيوبيس تافرا ، "أهمية حماية الخصوصية في عصر البيانات الرقمية"، مدونات البنك الدولي ،تاريخ ٢٠٢٠/٧/٢ .
٥- حسام زكريا ، "خصوصية البيانات و حمايتها شرح قانون الانترنت في دولة الامارات العربية المتحدة"، مجلة خدمات قانونية، منشور بتاريخ ٢٦ / ١٠ / ٢٠٢٣ الموقع.
٦- خلفي عبد الرحمن ، "الحق في الحياة الخاصة في التشريع العقابي الجزائري ، دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة"، *مجلة البحوث والدراسات ، وادي سوف* ، العدد ١٢، السنة ٨ ، (حزيران ٢٠١١): ص ١٤-١٦.
٧- طارق جمعة السيد راشد، "الحماية القانونية لخصوصية البيانات الشخصية في العصر الرقمي ، دراسة مقارنة "، *مجلة القانون والاقتصاد ، جامعة القاهرة كلية الحقوق مصر*، العدد ٩٢ ، (٢٠١٩): ص ١٩٢ .
٨- عبد الله الشيباني ، وداد بن سالم ، "حق الخصوصية المعلوماتية في ضوء الذكاء الاصطناعي"، *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية* ، العدد ٢ المجلد ٦، (السنة ٢٠٢٣): ص٤٧٠.
٩- علي خشان، "حقوق الانسان في الصكوك الدولية والدساتير بين الواقع والمأمول"، *المجلة القانونية للدراسات الاكاديمية ، جامعة القدس كلية القانون* ، (٢٠١٨).
١٠-فريد ه كيت ، "الخصوصية في عصر المعلومات"، *مركز الاهرام للترجمة والنشر الترجمة ل محمد محمود شهاب* ، (٢٠٠٩).
١١-محمد مختار ، "ما بين التهديد و التعزيز كيف يؤثر الذكاء الاصطناعي على حقوق الانسان"، *مجلة القانون والعلوم البيئية صناعة للسلام و التنمية و حقوق الانسان* .
١٢-منى تركي و جان سيريل فضل الله ، "الخصوصية المعلوماتية و أهميتها و مخاطر التقنيات الحديثة عليها"، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر*، (السنة ٢٠١٣).
١٣-نجم عبدالله الشمري، "حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الاتحاد الأوربي و المملكة المتحدة البريطانية ، دراسة مقارنة"، *دراسة منشورة في مجلة journal of human and social sciences*, vol.7 issue 11 ,2023
١٤-واثق عبد الكريم حمود، "الخصوصية الرقمية في نطاق القانون الدولي"، *دراسة منشورة في مجلة الباحث للعلوم القانونية*، المجلد الثاني العدد الأول، (السنة ٢٠٢١): ص٢٣٥.

رابعاً: المصادر باللغة الإنكليزية:

1- Ronald Leenes Rosamunde van Brakel Serge Gutwirth and Paul de Hert , The Impact of Artificial Intelligence on Data Protection and Privacy ,a walk -through rights of a data subject in Africa , may 2024 .
2- Shoshana Zuboff ,The Age of Surveillance Capitalism :the fight for a human future at the new frontier of power,2018,
3- Stefanos Gritzalis . Alessandro Acquisti Sabrina di ,Theory Technologies, and Digital Privacy practices ,CRC Press 22 /12 / 2007 ,part٧
4- Bareq Muntadher A bdul Wahhab ,Safinaz Nohd Hussien, Ramalingam Rajamanickam ,The Concept of Online Privacy and Personal Data Protection in Iraq ,journal of positive school psychology 2022 vol.6 no.3.
5- Pratima Devi, Ayoob Abed Rashid ,Data Protection and Privacy in India and Iraq From Legislation to Reality , Migration Letters journal , vol.20, no.S6 2023.
6- Guobin ZHU ,personal data (privacy)law in Hong Kong ;a practical guide on ,city university of Hong Kong press mar16,2021

خامساً: القوانين:

١- الإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨.
٢- الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥
٣- دستور جمهورية مصر لسنة ٢٠١٤.
٤- العهد الدولي لحماية الحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٧٦.
٥- قانون الاتصالات الأردني رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥.
٦- قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩.
٧- القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
٨- القانون رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠ حماية البيانات الشخصية المصري .
٩- المرسوم الاتحادي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١ حماياة البيانات الشخصية الاماراتي .
١٠- النظام الأوربي العام لحماية البيانات General Data Protection Regulation GDPR هو نظام في قانون الاتحاد الأوربي يختص بحماية البيانات والخصوصية لجميع الافراد صدر في ٢٠١٦ بالرقم ٦٧٩.

سادساً: المواقع على شبكة الانترنت:

1- https://www.un.org/ar/about-us/privacy-notice.
2- https:/en.m.wikipedia.org/wiki/Digital-privacy
3- Digital Privacy-Wikipedia
4- https://a.co/d/9f0eThD
5- https://hzlegal.ae/ar/data-privacy-and-protection-uae-cyber-law-explained/.
6- blog.wordbank.org